كتاب

جورج شاهين

عن الحدود البريّة والبحريّة دراسة تاريخيّة جغرافيّة اللواء شحيتلي: كتابٌ مرجعيٌ بوثائق وخرائط

اضيف قبل فترة كتاب جديد الى المكتبة الخاصة بالحدود البرية والبحرية اللبنانية بعنوان "الحدود البرية والبحرية، دراسة تاريخية وجغرافية وسياسية"، جمع فيه مؤلفه اللواء الدكتور عبدالرحمن علي شحيتلي مجموعة شبه كاملة من الوثائق النادرة والمستندات والخرائط، ومحاضر جلسات المفاوضات الخاصة بالحدود اللبنانية البرية والبحرية، مع كل من سوريا وقبرص وفلسطين المحتلة منذ انطلاقتها في ستينات القرن الماضي

يلقي الكتاب الضوء على معلومات وتفاصيل طيلة المراحل التي قطعتها المفاوضات التي انتهت باتفاق الترسيم البحري مع فلسطين المحتلة، والاشكاليات القائمة مع قبرص وانعكاساتها على الجانبين السوري والاسرائيلي. كذلك بالنسبة الى ما انجز في المفاوضات حول تحديد الحدود البرية مع سوريا، وما هو مطروح بالنسبة الى تظهير الحدود الجنوبية وتثبيتها مع فلسطين المحتلة وما تشهده من اشكاليات، مقترحا المخارج والحلول لكل النقاط المختلف حولها وخصوصا تلك الخاصة بالاراضي اللبنانية المحتلة.
هنا الحوار مع اللواء الدكتور عبدالرحمن شحيتلي.

■ ما هي الظروف التي دفعت الى اصدار هذا الكتاب في توقيته ومضمونه؟
□ للحفاظ على تراب الوطن ولكي لا يضيع الحق، كان من الواجب عليّ تعميم تجربتي وخبرتي ومعرفتي، وخاصة بعد ان طلب مني الدكتور عصام خليفة في اثناء حضوره احد المؤتمرات في الجامعة اللبنانية الذي كنت اتحدثت فيه. فقال لي يومها: "لا يحق لك الاحتفاظ بما عندك من معرفة من دون تعميمها والاستفادة منها على الصعيد الوطني". بعد ذلك شجعني الدكتور عادل خليفة على تقديم اطروحة دكتوراه في الموضوع للغاية عينها على الصعيد الجامعي. ولما كانت اطروحتي لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان "التأثير الجيوبوليتيكي على الحدود البرية والبحرية اللبنانية"، اوصت اللجنة المشرفة عليها بضرورة نشرها، فكان كتابي الذي اضعه اولا برسم القيادات الوطنية المسؤولة في هذا التوقيت الحساس، وبرسم الصحافة لمواكبة ما يجري من بحث في موضوع الحدود البرية والبحرية، وبرسم الاساتذة الجامعيين لنقل المعرفة الى الاجيال المقبلة. لذلك كله، كان جهدي منصبا على نقل المعلومة من دون اي تحيز او تعقيد. فجاء مضمونه تاريخيا وجغرافيا وتقنيا وقانونيا ووثائقيا، مع تبيان التأثير الجيوبوليتيكي على الحدود اللبنانية.

■ هل صحيح انه الكتاب الاول الذي تناول الحدود البحرية والبرية للبنان من الجهات كافة؟
□ صحيح، لقد تناول الكتاب موضوع كل الحدود اللبنانية، شمالا وشرقا مع سوريا وجنوبا مع فلسطين المحتلة، وكذلك الحدود البحرية مع سوريا وقبرص والاشكالية مع الكيان الاسرائيلي جنوبا. ربما يكون الدكتور عصام خليفة هو اكثر من تناول الحدود البرية في كتاباته، وله الكثير من المنشورات في الحدود البرية. كذلك هناك آخرون تناولوا في كتاباتهم الحدود البرية واحيانا الحدود البحرية اللبنانية، لكن ما تميز به كتابي هذا هو ما قاله الدكتور طوني عطاالله: "نادرا ما نجد في المؤلفات العلمية توثيقا بالحجم الذي وجدناه. وقد ابرز وثائق ومستندات وخرائط وعرائض قديمة وقيمة كانت مطموسة، او غير معروفة سوى من بعض المؤرخين، جمعها كلها في مرجع واحد في هذا الكتاب الثمين". ما اعتقده، ان اهم ما يميز الكتاب هو تحديد الاشكاليات الحدودية برا وبحرا مع سوريا، ومع الكيان الاسرائيلي، ومع قبرص بحرا، ومعها الحلول المقترحة لهذه الاشكاليات.

■ ما هي الفصول التي تكون منها الكتاب وكيف تم تنسيقها؟
□ بعد التقديم والمقدمة تناول الكتاب في الفصل الاول الحدود البرية، وفي الفصل الثاني الحدود البحرية ومن بعدهما الحلول فالخلاصة. في الحدود البرية تناول الكتاب اولا الحدود مع سوريا شمالا وشرقا، وتضمن هذا الفصل وثائق هامة لناحية السيرة التاريخية التي شهدتها هذه الحدود، مرورا بالاجتماعات التي عقدت لترسيمها ونتائجها. بعدها، تناولت الاشكاليات الحالية والحلول المقترحة. عند البحث بالحدود الجنوبية، برز دور المنظمة الصهيونية وتاثيرها في رسم هذه الحدود من "سايكس بيكو" حتى "احتلال فلسطين" عام 1948 والقضم الاسرائيلي المستمر لهذه الحدود وصولا الى الوضع الحالي والحلول الممكنة. في الفصل الثاني تناولت الحدود البحرية، بدءا باستعراض القوانين والدراسات اللبنانية والدولية التي تقول بآلية ترسيمها، وما جرى اعتماده في الحدود البحرية اللبنانية. بعد ذلك، استعرضت كل ما سبق ورافق توقيع الاتفاق البحري مع قبرص والاشكالية التي نتجت منه مع سوريا والكيان الاسرائيلي. وابرزت اننا لم ندخل في اي مفاوضات جدية حتى اليوم لمعالجة الاشكالية التي نشأت مع سوريا وحلها، كما شرحت ما تم انجازه مع الكيان الاسرائيلي من كل جوانبه وبكل موضوعية، وصولا الى الاتفاق الذي تم التوصل اليه برعاية الوسيط الاميركي.

■ ما زال الجدل قائما حول قضايا مختلفة تتصل بالحدود البرية والبحرية، اين يلتقي اللواء شحيتلي مع بعض ما يقال واين يختلف معه؟
□ في ما يتصل بالحدود البرية مع سوريا، يقال مثلا "ان الامم المتحدة تعتبر انه لا يوجد لديها اي مستند يؤكد ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا". ان هذا الكلام منقوص، والسبب ان الدولة اللبنانية لم تقم بواجبها الديبلوماسي بايداع الامم المتحدة احداثيات هذه الحدود كما حددت في الاجتماعات التي عقدت في ستينات القرن الماضي، ومعها المحضر النهائي الموقع من مندوبي البلدين المصدق عليه في حينه من مجلسي الوزراء في البلدين. لذلك، فان الخلافات بين البلدين ليست "حدودية" بل هي محصورة بـ "الملكية العقارية" على الجانبين، وقد احيلت الى القضاة العقاريين في البلدين لحلها. وهو ما بينته بادق التفاصيل، ومن ضمنها مزارع شبعا والاتفاق الموقع من القضاة العقاريين من كلا البلدين. اما بالنسبة الى الحدود الجنوبية، فالخطر المحدق بها اليوم مصدره بأن العدو الاسرائيلي لم يعد يعترف بالحدود الدولية للعام 1923 والتي اشارت اليها اتفاقية الهدنة

غلاف الكتاب

> الدولة لم تقم بواجبها الديبلوماسي بايداع الامم المتحدة احداثيات الحدود النهائية مع سوريا

عام 1949، كما ان الوسيط الاميركي يرى في "الخط الازرق" خطا حدوديا وينبغي التفاوض حول النقاط الـ13 المحتلة. وهنا يقتضي التنبيه بأن على اي مفاوض في شأنها ان يدرك سلفا ان التخلي عن اي جزء من الاراضي اللبنانية يشكل خرقا للمادة الثانية من الدستور، وان هناك حلولا ديبلوماسية تتجنب مسه. اما بالنسبة الى الجدل القائم حول الخطين 23 و29 فان بعضا منه خطير لأنه ناتج من قليل من المعرفة، وخصوصا عندما يصل الامر الى الاتهامات بالخيانة العظمى والتفريط بالحقوق، ولو كانت دوافعه سياسية او متأتية عن حماسة وطنية فان سببه الاساسي عدم الالمام بكامل معطيات الملف. اما موقفي الشخصي من هذين الخطين، فانا اقول انه كان يجب طرح الخط 29 في العام 2007 انطلاقا من كوننا في مواجهة عدو، وكان علينا التحصن بـ"سوء الظن". ما اشدد عليه هو ان القوانين والمراجع الدولية تحدثت عن طرق عدة لترسيم الحدود البحرية تاركة حرية الخيار لكل دولة باعتماد ما يناسبها، وهو ما يؤدي حكما الى اعتبار ان ترسيم الحدود البحرية بين بلدين يكمن في ما يتفقان عليه. وهنا اريد التذكير بعبارة مهمة خلصت اليها دراسة وضعتها اهم ثلاث مؤسسات دولية، ومفادها: "سوف يفاجأ الخبير الهيدروغرافي بأن كل ما قام به لم يكن له تأثير عند الاتفاق النهائي بين بلدين على حدودهما البحرية". لذلك كله، اعتقد ان الظروف الدولية ساعدت لبنان في التوصل الى اتفاق حول الحدود البحرية الجنوبية، والخط 23 مع حقل قانا مكسب جيد للبنان، في معزل عن ملاحظتين على الاوراق الموقعة، اولهما ان النقاط التي حددت الخط 23 اعتبرت نهائية (PERMANENT) مع ان هذه رسالة وليست معاهدة او اتفاقية نهائية، وثانيهما ابقاء خط الطفافات في مكانه.

■ هل من رابط بين ما انتهى اليه الترسيم البحري مع العدو وذلك المبرم مع قبرص؟ وهل يمكن تصحيحه؟
□ بالتاكيد هناك ترابط بينهما، فقد نصت الاتفاقية مع قبرص على ان تجري اعادة النظر في النقطتين اللتين تحددان طرفي الخط الفاصل بين المنطقتين الاقتصادية القبرصية واللبنانية عند قيام اي من الطرفين بمحادثات مع اي طرف ثالث. وقد سارعت قبرص عند توقيع التفاهم حول الحدود الجنوبية مع الوسيط الاميركي، الى ارسال رئيس الوفد القبرصي الذي تولى المفاوضات مع لبنان سابقا ◄

اللواء عبدالرحمن شحيتلي.

◄ (احيل الى التقاعد لكن تم استدعاؤه وسلم الملف مجددا) الى لبنان واجتمع مع المسؤولين لطلب اعادة النظر في الاتفاقية مع بلاده. الا ان لبنان استمهله وكلف وزير الاشغال متابعة الملف. اما بالنسبة الى امكان تصحيحها فهو وارد رغم ان في الامر حساسية كبيرة لاسباب عدة، منها ان لبنان وقع اتفاقية مع قبرص من دون التنسيق مع سوريا، مع ان لها علاقة بها، وتحديدا عند نقطة الالتقاء الثلاثية الى الجهة الشمالية لخط الفصل. كما انه كان لقبرص دور مشبوه تجاه لبنان عندما اهملت عند توقيع الاتفاقية مع لبنان ذكر عبارة "انه تم التراجع عن نقطة البداية ونقطة النهاية لخط الفصل"، كما انها خالفت الاتفاق ولم تستشر لبنان مسبقا عند توقيع الاتفاقية مع اسرائيل. وكان عليها اعلامنا واستشارتنا بمضمونها قبل توقيعها ولم تفعل، وان ابلغتنا بفارق ساعات عن حفل التوقيع فلم يكن الوقت كافيا لابداء الرأي. لذلك بات ملزما علينا عند اعادة النظر في الاتفاقية مع قبرص التنبه الى ضرورة تعديل اتفاقيتها مع اسرائيل، والتفاهم مع سوريا على تحديد

> **ترسيم الحدود البحرية بين بلدين يكمن في ما يتفقان عليه ولا قواعد دولية ثابتة ونهائية**

نقطة الالتقاء الثلاثية مع قبرص قبل الموافقة على الصيغة النهائية واقرارها في مجلس النواب.

■ كشفت في الكتاب عن مجموعة من الوثائق والخرائط والعرائض القديمة التي كانت مغمورة، ما هي قيمتها التاريخية والوطنية؟

□ صحيح، نشرت الوثائق والخرائط التي وضعتها اللجان المشتركة المكلفة من حكومتي لبنان وسوريا لتحديد الحدود بينهما في ظل الانتداب الفرنسي، والتي اعتمدت كمرجع اساسي لتلك النهائية التي اقرت بعد الاستقلال في ستينات القرن الماضي واقرتها حكومتا البلدين. لذلك يمكن القول ان الحدود مع سوريا مرسمة، وقد بدأنا بعد ذلك بوضع العلامات الحدودية على الارض. كما نشرت محاضر اجتماعات اللجان المشتركة التي وضعت على مدى 10 سنوات الخرائط النهائية التي انهت الخلافات العقارية والاسباب التي ادت الى كل منها. اما على الحدود الجنوبية مع فلسطين المحتلة، فقد نشرت محاضر المحادثات التي رافقت ترسيم هذه الحدود البرية وخرائطها وفق اتفاقية "سايكس بيكو"، والمستندات التي تثبت لبنانية المناطق المحتلة والخرائط الدقيقة لكل منها واحداثياتها ومساحتها، على قاعدة انه لا يمكن اخفاء ما يعرفه العدو عن الرأي العام اللبناني. كما نشرت المواد القانونية والمستندات التي رافقت عملية الترسيم البحري والوثائق المتبادلة في المفاوضات ومناقشتها بما لها وما عليها. ما اريد التشديد عليه، ان لهذه الوثائق قيمة تاريخية ووطنية، وقد اصبحت بعد اليوم امانة لدى الاجيال المقبلة للحفاظ على تراب الوطن وللاستمرار بالمطالبة بحقوقنا المسلوبة، بأمانة وموضوعية بعيدا من اي مواقف شخصية او سياسية ليكون هذا الكتاب مرجعا اكاديميا ووطنيا.

■ هل تعتقد ان لبنان سيستعيد يوما ما حقوقه كاملة وهل ما يحول دون ذلك؟

□ نعم انا واثق من استعادة الحقوق كاملة غير منقوصة وارجو ان يكون ذلك في المدى المنظور، لانني مؤمن بأنه ليس هناك لبناني يمكن ان يفرط بأي حق من حقوق لبنان. واذا كانت اسرائيل قد استغلت الوجود الفلسطيني المسلح الذي كان قائما على ارض الجنوب لتقضم وتحتل اراضي لبنانية في مراحل مختلفة، فان اللبنانيين وعلى مختلف ميولهم السياسية يرفضون التنازل او مس اي حق من حقوق لبنان.

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام
تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المديريّة العامّة
للأمن العام